



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/18581
12 January 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم
المتحدة المؤقتة في لبنان

(للفترة من ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ إلى ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧)

مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن ، في قراره ٥٨٦ (١٩٨٦) المؤرخ في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى قدرها ستة أشهر ، أي حتى ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ . وكرر المجلس أيضا تأييده القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله ضمن حدوده المعترف بها دوليا ، وأعاد تأكيد الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة كما هي مبينة في تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ ومعتمدة بالقرار ٤٣٦ (١٩٧٨) ، ودعا جميع الأطراف المعنية التي التعاون تعاوننا تماما مع القوة لتنفيذ ولايتها تنفيذا تاما ، وكرر تأكيده أن على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أن تنفذ ولايتها تنفيذا كاملا كما هي مبينة في القرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٦ (١٩٧٨) وسائر القرارات ذات الصلة . ورجا المجلس من الأمين العام أن يواصل المشاورات مع حكومة لبنان والأطراف الأخرى المعنية مباشرة بشأن تنفيذ القرار وأن يقدم إلى المجلس تقريرا عن ذلك .

٢ - وخلال فترة الولاية الحالية ، قدمت إلى مجلس الأمن تقريرين ، على إثر حادثتين خطيرتين وقعتا في آب/اغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٦ (S/18348 و S/18396 و Corr.1) . وقد كانت هاتان الحادثتان موضوع قرار مجلس الأمن ٥٨٧ (١٩٨٦) المؤرخ في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وبيانين أصدرهما رئيس المجلس في ٥ أيلول/سبتمبر (S/18320) و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ (S/18439) .

تنظيم القوة

٣ - كان تنظيم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، على النحو التالي :

<u>الأفراد العسكريون</u>	
١٣	مقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
٦٤٨	كتيبة مشاة
٧١	قيادة معسكر مقر القيادة
٧٤٤	سرية شرطة عسكرية
٤	مقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
٤٨	جناح طائرات عمودية
٨	مقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
٦١٦	كتيبة شؤون إدارية
٦٣٣	سرية شرطة عسكرية
٢٧	مقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
٧٧٧	كتيبة مشاة
٦٠	سرية مهندسين
٨٧٠	سرية شرطة عسكرية
٢٢	مقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
٤٨٨	كتيبة مؤلفة (سرية صيانة وسرية دفاع ، وسرية حراسة مدرعة وفصيلة لابطال مفعول القنابل)
٥٣٠٠	سرية شرطة عسكرية
١٥	مقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
٥٠٨	كتيبة مشاة
٥٣٣	سرية شرطة عسكرية

<u>الافراد العسكريون</u>		
٦	مقر قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان	فيجي
٦١٢	كتيبة مشاة	
٦٢٥	<u>٧</u>	سرية شرطة عسكرية
٢٤	مقر قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان	النرويج
٦٧٦	كتيبة مشاة	
١٦٠	سرية صيانة	
٨٨٧	<u>١٧</u>	سرية شرطة عسكرية
١١	مقر قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان	نيبال
٧٨٤	كتيبة مشاة	
٨٠٠	<u>٥</u>	سرية شرطة عسكرية
<u>٥ ٦٦٨</u>	مجموع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان	

وبالإضافة الى الافراد المذكورين اعلاه ، ساعد قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ٧٧ مراقبا عسكريا تابعون لهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة . وهؤلاء المراقبون غير المسلحين منظمون بوصفهم فريق مراقبي لبنان ويخضعون للتوجيه التنفيذي لقائد قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان اللواء غوستاف هيغلوند .

٤ - وخلال هذه الفترة ، حدثت تغييرات هامة في تكوين ووزع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان .

٥ - وبعد أن أصدرت حكومة فرنسا في نيسان/ابريل ١٩٨٦ قرارا بسحب جزء من وحدة الشؤون الادارية التي تزود بها القوة منذ انشائها (انظر S/18164 ، الفقرة ٩) ، وافقت حكومة السويد على تدبير أفراد اضافيين ليحلوا محل الافراد الفرنسيين الذين سيرحلون . وقد تم التسليم في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ . وتتلقى قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان الدعم الاداري عن طريق شعبة الشؤون الادارية التي تضم الكتيبة السويدية للشؤون الادارية وعناصر من الكتيبة الفرنسية المؤلفة ، وسرية الصيانة النرويجية وسرية المهندسين الفنية وجناح الطائرات العمودية الايطالي ، بالإضافة الى بعض قطاعات من الموظفين المدنيين ، وخاصة المسؤولة منها عن الاتصالات وصيانة

المركبات المدنية . وتتولى كتيبة الشؤون الادارية السويدية مسؤولية النقل والامداد والاعمال الهندسية ، كما انها مسؤولة عن مستشفى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالناقورة . وتضطلع عناصر الكتيبة الفرنسية بمسؤولية صيانة بعض المركبات والمعدات وابطال مفعول القنابل .

٦ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، أُعيد وزع نصف كتيبة المشاة الفرنسية تقريبا في الناقورة . وكإجراء مؤقت ، قامت سرية معززة من نيبال بشغل معظم المنطقة التي أخلتها الكتيبة الفرنسية في الركن الشمالي الغربي من منطقة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، مع تحويل بعض المواقع الأخرى للكتيبتين الفنلندية والغانية .

٧ - وحدثت عملية اعادة وزع أكبر للقوة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ وكانون الثاني/يناير ١٩٨٧ . وقد تمّت هذه العملية على اساس توصيات تلقيتها من قائد القوة استجابة لتعليمات تلقاها بأن ينظر في أي احتمالات ممكنة لإجراء مزيد من التغيير في حجم ووزع وحدات القوة (انظر S/18396 ، الفقرة ٢٠) . فقد قسّمت المنطقة التي كانت تشغلها قبل ذلك كتيبة المشاة الفرنسية بين الكتيبتين الفنلندية والغانية ، حيث شغلت الأخيرة الجزء الأكبر من المنطقة . وحول الجزء الشرقي من القطاع ، الذي كانت تشغله الكتيبة الغانية حتى الآن ، الى الكتيبة الايرلندية وبالتالي حول جزء من قطاع الكتيبة الايرلندية الى الكتيبة النيبالية كما أُجري تعديل طفيف على الحدود بين الكتيبتين الفيجية والنيبالية . ووفقا للمقررات التي سبق اتخاذها (انظر S/18396 ، الفقرة ٧) فقد أُغلقت مواقع شتى معرضة للخطر بصفة خاصة و/أو ذات قيمة تشغيلية محدودة وفتحت أربعة مواقع جديدة فانخفض بذلك عدد المواقع الدائمة التي تشغلها القوة من ٢١٤ الى ١٧٢ . وقد أتاح هذا التخفيض تعزيز المواقع التي كانت سابقا مزوّدة بعدد قليل من الافراد . وتبيّن الخريطة المرفقة الوزع الحالي للقوة .

٨ - وقد تم بتاريخ ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ إعادة معظم كتيبة المشاة الفرنسية الى بلدها وبقيت فصيلة واحدة أدمجت مع العناصر المتبقية من الكتيبة الفرنسية للشؤون الادارية بحيث تشكل كتيبة مؤلفة تشمل واجباتها حماية مقر القوة ، بالإضافة الى الوظائف الادارية الموصوفة في الفقرة ٥ أعلاه . وقد أكدت لي الحكومة الفرنسية أن فرنسا ، عندما يمكن وزع القوة في اتجاه الحدود الدولية ، ستقبل أية اقتراحات قد أتقدم بها لتتحمل القوات الفرنسية حمتها من المهمات الإضافية التي ستكفّ بها القوة عندئذ . وقد وافقت حكومات غانا وفنلندا ونيبال على زيادة وحداتها بحيث تتمكن من القيام بالوظائف الإضافية المكلفة بها نتيجة إعادة الوزع .

وقد وصل ١٥٤ فرداً غانياً و ٢٠ فرداً فنلندياً اضافيون في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ وسيصل ٥٠ جندياً نيبالياً في آذار/مارس ١٩٨٧ .

٩ - وقد عينت سرية آلية مؤلفة ، يشار اليها في تقرير المؤرخ في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ (S/18396 ، الفقرة ٩) بوصفها الاحتياطي المتنقل للقوة . وهي تضم عناصر من الكتائب الايرلندية والغانية والفنلندية والفيجية والنيبالية . وفي حين أن قاعدة السرية شرق قانا هي قيد التشييد ، فإن عناصرها لاتزال مع وحداتها الام ، لكنها ستجمع لتبدأ عملياتها كوحدة بدءاً من منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ .

١٠ - ولا يزال المراقبون العسكريون التابعون لهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين يديرون مواقع المراقبة الخمسة على طول الجانب اللبناني من خط الهدنة الفاصل بين اسرائيل ولبنان وموقعاً في قلعة بوفور . كما يحتفظون بغريق متنقل في صور ويقومون بتشغيل سبع فرق متنقلة داخل منطقة القوة .

١١ - وتحتفظ وحدة الجيش اللبناني العاملة مع القوة بقوة تقدر بحوالي ١٢٨ من جميع الرتب . وقد تمركز الجزء الرئيسي من الوحدة في صور ووزع الجزء الآخر في منطقة القوة وألحق بمختلف الكتائب . ولا يزال قائد القوة يستطلع مع السلطات اللبنانية الطرق الممكنة لوزع وحدة من الجيش اللبناني في الجزء الشمالي الغربي من منطقة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان كخطوة أولى نحو عودة السلطة الفعلية للحكومة في المنطقة (انظر S/18396 ، الفقرة ٢٠) . وقد أعلنت في رسالة موجهة الى وزير الدفاع اللبناني بتاريخ ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ، أن المناقشات الاولى قد أظهرت أن هذه مسألة معقدة جداً وتتطلب دراسة دقيقة . وينبغي بذل جميع الجهود لتأمين أن تكون وحدة الجيش اللبناني المرسلة الى الجنوب اللبناني في وضع يمكنها من الاضطلاع بوظائفها الهامة بصورة فعالة .

١٢ - وفي تقرير المؤرخين في ١٨ ايلول/سبتمبر و ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، قمت بوصف الخطوات المتخذة وأوصيت بتحسين أمن أفراد القوة (S/18348 ، الفقرات ١٦ - ١٨ ، و S/18396 ، الفقرات ٥ - ١٥) واستمرت تلك الجهود بكل سرعة ممكنة . وقد رُمدت بالكامل الاموال المتاحة بموجب البرنامج العاجل لتحسين حماية المواقع . وبدأ وصول الملاجئ المعززة ومواد البناء المشتراة بموجب البرنامج ويجري توزيعها على الوحدات . وبالإضافة الى ذلك تتخذ خطوات لتحسين أمن مجمع المقر في الناقورة عن طريق بناء طريق جانبي لتحويل المرور بعيداً عن المنطقة المجاورة مباشرة للمجمع .

١٣ - وقد أكد لي قائد القوة من جديد أهمية المدرعات من أجل حماية قواته وعمليات احتياطي القوة المتنقل المشار اليه في الفقرة ٩ أعلاه . وتجدر الإشارة الى أن تزويد القوة بـ ٢٩ عربية مدرعة اضافية كان أكبر بند في قائمة تدابير الامن الاضافية التي وافق عليها مجلس الامن من خلال بيان رئيسه الصادر في ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ (S/18439) . ولم يتسن بعد للحكومات المساهمة بقوات ، التوصل الى اتفاق بشأن توفير هذه العربات ، إلا انني أقوم على وجه السرعة بدراسة طرق تلبية ما قد أصبح يشكل ضرورة ملحة .

١٤ - وفي أثناء فترة الولاية الحالية ، فقد ١٥ عضوا من القوة حياتهم . وقد قُتل أربعة جنود فرنسيين وضابط ايرلندي بسبب قنابل مزروعة على جانب الطريق ؛ وقُتل ثلاثة جنود فيجيين بسيارة ملغومة ؛ وقُتل جنديان ايرلنديان بنيران المدفعية . ومات جندي ايرلندي وجندي فرنسي وجندي فنلندي وجندي نرويجي وجندي نيبالي نتيجة حوادث أو لاسباب أخرى . وبالإضافة الى ذلك ، جرح ٤٢ جندياً من جراء أعمال عنائية . ومنذ انشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، مات ١٣٩ عضوا من القوة ؛ ٥٧ منهم نتيجة اطلاق النار وانفجارات الفام أو قنابل ، و ٦٠ في حوادث ، و ٢٢ نتيجة أسباب أخرى ، وجرح أكثر من ٢٠٠ نتيجة أعمال عنائية أو انفجارات الفام .

الحالة في منطقة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

١٥ - لاتزال اسرائيل تحتفظ في جنوب لبنان "بمنطقة أمنها" التي تُزوّد بالافراد من جانب "جيش لبنان الجنوبي" وعناصر من قوات الدفاع الاسرائيلية . ولم تُعين حدود "منطقة الامن" وإن كانت تحددها في واقع الامر المواقع التي تحتفظ بها في جنوب لبنان قوات الدفاع الاسرائيلية وجيش لبنان الجنوبي وما يقومان به من دوريات فيما بينهما . وتضم "منطقة الامن" كل المنطقة المتاخمة للحدود الدولية وأجزاء من قطاعات الكتائب النيبالية والايرلندية والفنلندية ، ومنطقة وزع الكتيبة النرويجية والمناطق الممتدة الى الشمال من منطقة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وقد احتفظت قوات الدفاع الاسرائيلية وجيش لبنان الجنوبي داخل منطقة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بما مجموعه ٢١ موقعاً ، يزوّد منها ١٨ موقعاً بالافراد بصفة دائمة . وخلال فترة إعداد التقرير ، أخلت قوات الدفاع الاسرائيلية موقعاً عند القنطرة وأقامت موقعاً جديداً شمال شرق ياطر . وهذا الموقع الأخير يتولى جيش لبنان الجنوبي تزويده حالياً بالافراد . وقد شوهد أفراد من قوات الدفاع الاسرائيلية في مواقع جيش لبنان الجنوبي في مناسبات عدة ، كما أن قواتها كثيراً ما تقوم بعملياتها معاً .

١٦ - وقد واصلت جماعات المقاومة المسلحة شن هجمات متكررة على أفراد ومواقع قوات الدفاع الاسرائيلية وجيش لبنان الجنوبي ، مستخدمة الاسلحة الصغيرة ، والقنابل اليدوية ذات الدفع الصاروخي ، والصواريخ والهاونات ، فضلا عن القنابل التي تزرع على جوانب الطرق . وسجلت قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ١١ من هذه الهجمات في النصف الثاني من شهر تموز/يوليه ، و ٢٠ في آب/أغسطس ، و ٢١ في أيلول/سبتمبر ، و ٦ في تشرين الاول/اكتوبر ، و ١٠ في تشرين الثاني/نوفمبر ، و ١٢ في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و ٤ في الأحد عشر يوما الأولى من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ . وأفيد عن وقوع هجمات في تلك الاجزاء من "منطقة الامن" التي تقع خارج منطقة وزع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . وتميّز نمط الهجمات في منطقة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان اثناء الفترة المشمولة بالتقرير بانخفاض عددها مع اتساع نطاقها . كما تشارك فيها بشكل متزايد عناصر مسلحة تأتي من جهات أخرى في لبنان وتلتقي بالمؤيدين في "منطقة الامن" قبل شن هجومها . وفي حادثة خطيرة بالذات وقعت في وقت مبكر من يوم ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، قامت مجموعة من العناصر المسلحة يقدر عددها بحوالي ٤٠ فردا أو أكثر ، بالاستيلاء لفترة وجيزة على موقع لقوات الدفاع الاسرائيلية وجيش لبنان الجنوبي بالقرب من برشيت ، وقتلت ٦ من المدافعين عن الموقع .

١٧ - وفي احيان كثيرة قام جيش لبنان الجنوبي (وأحيانا قوات الدفاع الاسرائيلية) بإطلاق النيران من مواقعها ، أو عند القيام بالدورية في "منطقة الامن" . وكثيرا ما قام جيش لبنان الجنوبي ، بالذات ، بإطلاق النار دون تمييز على المناطق الاهلية بالسكان . واثناء الفترة المشمولة بالتقرير ، تأثرت من هذه الممارسة ١٥ قرية في منطقة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، كما كان بعضها ، وخاصة قبريخا ، وحداشا ، وعيطة الظط ، وياطر وصديقين ، أهدافا لذلك بصورة متكررة . وقد أكدت قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان التقارير التي أفادت بمصرع ٤ مدنيين لبنانيين وامابة نحو ٣٠ بجراح من جراء اطلاق النار بهذه الطريقة . واحتجت قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان مرارا وتكرارا لدى السلطات الاسرائيلية على هذه الحوادث .

١٨ - وتعرضت قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان هي ذاتها لاعمال عدائية من جانب جيش لبنان الجنوبي وقوات الدفاع الاسرائيلية . ففي أكثر من ٢٠٠ مناسبة ، قام جيش لبنان الجنوبي بإطلاق النيران على مواقع أو عربات قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان أو بالقرب منها . وفي حالات قليلة كان اطلاق جيش لبنان الجنوبي للنيران رداً على هجمات عناصر مسلحة على مواقعهم . لكن اطلاق النيران على قوة الامم المتحدة

المؤقتة في لبنان جاء في أغلب الحالات دون استفزاز مسبق ، ومتعمداً كما يبدو . وخلال الفترة المستعرضة ، أصيب بجراح ٧ أعضاء من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من جراء اطلاق هذه النيران ، وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، قُتل جندي إيرلندي بإحدى طلقات دفعات ثلاث من نيران المدافع الرشاشة الثقيلة أطلقت على موقع لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من موقع لجيش لبنان الجنوبي وقوات الدفاع الاسرائيلية بالقرب من برشيت . وقد احتجت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لدى السلطات العسكرية الاسرائيلية بشأن كل من هذه الحوادث ، وبذلت جهود على المستوى السياسي لحث اسرائيل على وقفها . كذلك طُلب الى السلطات الاسرائيلية إتاحة نتائج التحقيق الذي أجرته بمعرفتها بشأن مصرع الجندي الايرلندي في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ . وقالت السلطات الاسرائيلية انها تأسف لما حلّ بأفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من خسائر في الارواح ومن الاصابات ، وأنها حثت قائد جيش لبنان الجنوبي على وقف أي اطلاق للنار على مواقع وعربات الأمم المتحدة ؛ بيد أن قائد الجيش المذكور أنكر اطلاق النيران عمداً على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان واتهم القوة بالسماح لعناصر مسلحة بمهاجمة مواقع قوات الدفاع الاسرائيلية وجيش لبنان الجنوبي . وعند وقت إعداد التقرير لم ترد أية معلومات من السلطات الاسرائيلية عن نتائج التحقيق الذي أجرته بشأن حادثة ٦ كانون الأول/ديسمبر ، وإن كان اطلاق النار مستمرا من جانب جيش لبنان الجنوبي على مواقع وعربات الأمم المتحدة .

١٩ - كانت حالات قيام قوات الدفاع الاسرائيلية بإطلاق النار على مواقع وعربات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أقل بكثير . لكن في مساء ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ قُتل عريف إيرلندي في أحد مواقع الأمم المتحدة في قرية برشيت عندما أطلقت عليه قذيفة من دبابة ميركافا تابعة لقوات الدفاع الاسرائيلية أثناء قصف ثقيل للقرية دون استفزاز مسبق . وقد بادر قائد القوة في الحال الى الاحتجاج بشدة لدى السلطات الاسرائيلية . وتوحي المعلومات المتاحة في الوقت الراهن بأن هذا كان عملاً لا يتسم بالذات بروح المسؤولية . ولاتزال رهن الانتظار نتائج التحقيق العاجل الذي وعدت بإجرائه السلطات الاسرائيلية .

٢٠ - وتكبت أيضاً قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان خسائر بشرية نتيجة لهجمات العناصر المسلحة . وفي تقريرَي المؤرخين في ١٨ أيلول/سبتمبر و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ وصفت بالفعل الحوادث الخطيرة جدا التي وقعت في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، وأسفرت عن مصرع ٥ من أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وجرح ٣١ آخرين . وكما يُلاحظ من التقرير الاخير ، توقفت في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٨٦

هجمات العناصر المسلحة على قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . وبالرغم من ذلك ففي حادثة خطيرة وقعت يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، انفجرت سيارة ملغومة عند إحدى نقاط التفتيش التابعة لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان على الطريق الساحلي . وقد قُتل ثلاثة جنود من فيجي وثلاثة مدنيين ، بمن فيهم سائق السيارة . كما جرح جنديان من فيجي وثلاثة مدنيين آخرين . وتوحي المعلومات التي تلقتها قيادة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان بأن السيارة الملغومة لم يكن الهدف منها أن تستخدم أصلا ضد قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، لكنها انفجرت بواسطة التحكم من بعد من قِبَل أشخاص كانوا على مسافة بعيدة بعض الشيء عندما أوقفت السيارة أمام نقطة التفتيش .

٢١ - ولم تتأثر قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان إلا بشكل غير مباشر من جراء القتال الذي بدأ يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر بين أمل وبين عناصر مسلحة فلسطينية في مخيم الرشيدية للاجئين وما حوله الى الجنوب من صور وهو القتال الذي امتد بعد ذلك الى منطقة صيدا وبيروت . ووقعت هذه الاعمال الحربية خارج منطقة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان بيد أنها كثيرا ما أعاقت حركة المرور على الطريق الساحلي ، وهو طريق إمداد هام بالنسبة لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . وطوال ما يزيد على الشهرين بقيت أجزاء كبيرة من جنوب لبنان دون كهرباء نتيجة للأعمال الحربية . وفي أماكن كثيرة ، كصيدا مثلا ، قطعت إمدادات المياه الجارية أيضا . وفي يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، أصيب جندي فنلندي بشظية قنبلة يدوية انفجرت قرب مكتب قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، في بيروت أثناء الاشتباكات التي وقعت في المنطقة المجاورة لمخيم شاتيلا للاجئين .

٢٢ - وواصلت قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان تعاونها مع السلطات اللبنانية ، ومع وكالات وبرامج الامم المتحدة ، ومع اللجنة الدولية للصليب الاحمر والمنظمات غير الحكومية لتقديم المساعدة للسكان المحليين . وبسبب القتال بين أمل والفلسطينيين ، إتسع الطلب على المساعدة الفوشية في حالات الطوارئ مما دعا مكتب قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان للمساعدات الانسانية للقيام بوظيفة مركز التنسيق . فقد تلقى المكتب الاموال وقام بتخزين السلع الواردة من الوكالات الانسانية ، ولاسيما مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، كما عمل على طرحها للتوزيع كلما دعت الحاجة . وإضافة الى هذا ، عولج كثير من اللبنانيين في المراكز الطبية التابعة لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . كما عولج نحو ٦٠٠ ٢ في مستشفى القوة في الناقورة ، بما في ذلك أكثر من ٢٠٠ مريض أقاموا بالمستشفى .

٢٣ - وبناء على طلب السلطات اللبنانية ، قَدِّمَت القوة أيضا تسهيلات لاداء امتحانات شهادة البكالوريا ، أي الامتحانات النهائية للمدارس الثانوية . وقد عقدت الامتحانات في الفترة من ٤ إلى ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، كما عقد امتحان الملحق في الفترة من ١٥ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، وذلك في مقر قيادة الكتيبة النرويجية في إبل الساقى . وقد اشترك في الامتحانات نحو ٤٠٠ طالب ، بلغ متوسط الحاضرين منهم يوميا ٢٠٠ طالب .

الجوانب المالية

٢٤ - في الجزء الرابع من قرارها ١٧٩/٤١ ألف المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ أذنت الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات لصالح قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بمعدل مبلغ إجمالي لا يتجاوز ١٢٥ ٠٠٠ دولار (صافي قدره ٩٢٢ ٠٠٠ دولار) شهريا لفترة الاثني عشر شهرا التي تبدأ في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، وذلك إذا قرر مجلس الأمن أن تستمر القوة في عملها بعد فترة الأشهر الستة المأذون بها في قراره ٥٨٦ (١٩٨٦) . وفي حالة ما إذا قرر المجلس تمديد فترة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بعد انتهاء فترة ولايتها الراهنة ، فإن التكاليف التي ستتحملها الأمم المتحدة لاستمرار عمل القوة أثناء فترة التمديد ستكون في إطار الالتزام الذي أذنت به الجمعية العامة في قرارها ١٧٩/٤١ ألف ، مع افتراض حد أقصى لعدد أفراد القوة هو ٦ ٠٠٠ ومع استمرار أداؤها لمسؤولياتها .

٢٥ - وفي الفقرتين ٢٨ و ٢٩ من تقرير المؤرخ في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦ (S/17965) ، وصفت العواقب التي نجمت ، في السنوات الثماني الماضية ، عن عدم تسديد بعض الدول الأعضاء أنصبتها المقررة في تكاليف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وقد استمرت الحالة المالية للقوة في التدهور . وفي بداية كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ قُدِّرَ العجز المتراكم في الحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بمبلغ ٢٧٠ مليون دولار . ونتيجة لاستمرار عدم دفع الانصبة المقررة فقد استمر سداد الحسابات للحكومات التي تساهم بقوات في القوة بمعدل منخفض يبلغ ٦٠٠ دولار عن كل فرد شهريا . واني أناشد ، مرة أخرى ، جميع الدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة بالكامل . وقد أبلغتني حكومة الولايات المتحدة أن الإدارة قد طلبت من الكونغرس اعتمادا تكمليا قدره ٢١,٦ من ملايين الدولارات للتمويض عن جزء من النقص في اشتراك الولايات المتحدة في العامين الماليين للولايات المتحدة ١٩٨٦ و ١٩٨٧ .

٢٦ - واذا قرر مجلس الأمن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على النحو الموصى به أدناه ، فسيكون من المفيد اغتنام الفرصة لتصحيح شذوذ بسيط تسبب في تعقيد ادارة القوة . ففي أعقاب انشاء القوة في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ مددت ولايتها لفترات مؤقتة ومتعاقبة كانت كل فترة منها تستمر حتى اليوم التاسع عشر من شهر ما . ولما كانت حسابات المنظمة تستكمل على أساس الشهر التقويمي ، فكان لابد في نهاية كل فترة من فترات الولاية القيام بعملية معقدة لتسوية السجلات المحاسبية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وذلك لتحديد تكاليف القوة أثناء فترة الولاية المنقضية مباشرة . ومن أجل تحقيق الكفاءة الادارية ، ولتخفيف عبء العمل الذي تنطوي عليه عملية تسوية الحسابات عند انتهاء كل ولاية ، فمن المستحسن في المستقبل تمديد الولاية حتى نهاية شهر تقويمي . ولهذا السبب فإنني أوصي في الفقرة ٢٤ أدناه بتمديد الولاية لمدة ستة أشهر واثنى عشرة يوماً بحيث تنتهي هذه الولاية في آخر يوم من أيام شهر تموز/يوليه ١٩٨٧ .

ملاحظات

٢٧ - كانت الفترة قيد الاستعراض فترة صعبة للغاية بالنسبة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . فالفخائر الفادحة في الأرواح التي تكبدتها القوة في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر (٥ قتلى و ٢١ جريحاً كانت موضوع تقريرين خاصين قدمتهما إلى مجلس الأمن كما كانت موضوع قرار المجلس ٥٨٧ (١٩٨٦) المؤرخ في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، فضلا عن بيانين أدلى بهما الرئيس . ورغم الجهود المكثفة ، فإن الحالة بالنسبة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لم تتحسن أثناء النصف الثاني من فترة ولايتها . فقد قتل ٥ آخرون من أعضاء القوة نتيجة لعمل عدواني . وتأكدت المخاوف التي أعربت عنها في تقارير السابقة . أما الآمال التي سادت في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ بإمكانية التفاوض سلمياً بشأن انسحاب القوات الاسرائيلية انسحاباً كاملاً من الأراضي اللبنانية ، فإن هذه الآمال لم تتحقق حتى الآن . وتصميم اسرائيل على الحفاظ على "منطقة أمنها" أشار بالمثل مقاومة عنيدة من جانب شتى الجماعات المسلحة في لبنان . مما أسفر عن نزاع متزايد العنف . وهذا النزاع يؤثر في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تأثيراً خطيراً ، وخلال الأشهر الستة الأخيرة تكبدت القوة خسائر في الأرواح على أيدي جميع المتنازعين الرئيسيين - قوات الدفاع الاسرائيلية ، وجيش لبنان الجنوبي ، وجماعات المقاومة المختلفة في لبنان .

٢٨ - ويؤسفني أن أظفر الى ابلاغ مجلس الامن أن جهودي لإحراز تقدم في تنفيذ قرار المجلس ٤٢٥ (١٩٧٨) قد منيت بالفشل مرة أخرى . وما زالت المشكلة الاساسية هي رفض اسرائيل الانسحاب كاملا من لبنان واصرارها على المحافظة على "منطقة الامن" على أساس أن هذا ضروري لحماية اسرائيل من الهجمات التي تشن من لبنان ، وهو رأي ترفضه الحكومة اللبنانية . والاحوال في لبنان نفسها تدهورت أيضا أثناء الفترة قيد الاستعراض ، ولاسيما في الميدان الاقتصادي ، وقد أضيف ما يسمى "بحرب المخيمات" التي حالة تتسم فعلا بالعنف والتعقيد .

٢٩ - وقد واصلت مع الموظفين العاملين معي اجراء المشاورات مع حكومة لبنان والاطراف الاخرى المعنية بصفة مباشرة بشأن جميع جوانب تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) .

٣٠ - ولا تزال السلطات اللبنانية عند اصرارها على أن اسرائيل ينبغي أن تسحب قواتها دون المزيد من التأخير ، مما يتيح لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان الانتشار حتى الحدود الدولية وأداء الولاية المنوطة بها . وتؤكد السلطات اللبنانية أن استمرار الاحتلال الاسرائيلي أمر غير مشروع ، وسوف يزيد من تصعيد التوتر والنزاع ويعرض للخطر احتمالات تحقيق السلم والامن الدوليين في المنطقة بأسرها ، مما يتعارض مع قرارات الامم المتحدة . وترى السلطات اللبنانية أن انسحاب اسرائيليا وعودة للسلم والهدوء الى جنوب لبنان بمساعدة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان سيسهمان اسهاما كبيرا في حل المشاكل اللبنانية الاوسع نطاقا . وتأمل أن تنجح الجهود التي تبذل حاليا في احراز تقدم نحو تحقيق المصالحة الوطنية وتتيح للحكومة اللبنانية والجيش اللبناني من النهوض الفعّال بمسؤوليتهما في جنوب لبنان وفي سائر أنحاء البلاد .

٣١ - وتكرر السلطات الاسرائيلية تأكيد أنه ليس لديها أي مخططات بشأن الاراضي اللبنانية وأنه ليس لديها رغبة في إبقاء قواتها في لبنان وأن اهتمامها الوحيد ينصب على أنه لا ينبغي أن تستخدم الاراضي اللبنانية كقاعدة لشن هجمات عبر الحدود على اسرائيل ، وتقول هذه السلطات أن "منطقة الامن" هي ترتيب مؤقت حتى يحين الوقت الذي تصبح فيه الحكومة اللبنانية قادرة على السيطرة الفعالة على الامن في الجنوب اللبناني ، وتشير الى أن محاولات متكررة قد وقعت لتسلل عناصر مسلحة الى داخل اسرائيل نفسها وخاصة عبر الجزء الشرقي من "منطقة الامن" كما تطلق قذائف كاتيوشا من لبنان على أهداف في اسرائيل . فضلا عن ذلك تقول إن منظمة التحرير الفلسطينية نجحت

في إعادة بناء قدرة عسكرية في مخيمات اللاجئين في صور وفي أماكن أخرى في لبنان ،
وتقول السلطات الاسرائيلية أنها ليست في هذه الظروف على استعداد للتفكير في تغيير
الترتيبات الراهنة في الجنوب اللبناني حتى تسود في أقل القليل فترة من السلم
والهدوء في عموم المنطقة أو في جزء منها .

٣٢ - وتكرر سلطات الجمهورية العربية السورية تأكيد طلبها بضرورة انسحاب اسرائيل
من الاراضي اللبنانية وتقرر أن اهتمام اسرائيل بأمنها ما هو إلا ذريعة للإبقاء على
احتلالها . وتعرب هذه السلطات عن تأييدها لقرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) ولدور قوة
الامم المتحدة المؤقتة في لبنان في إعادة السلم والاستقرار الى المنطقة .

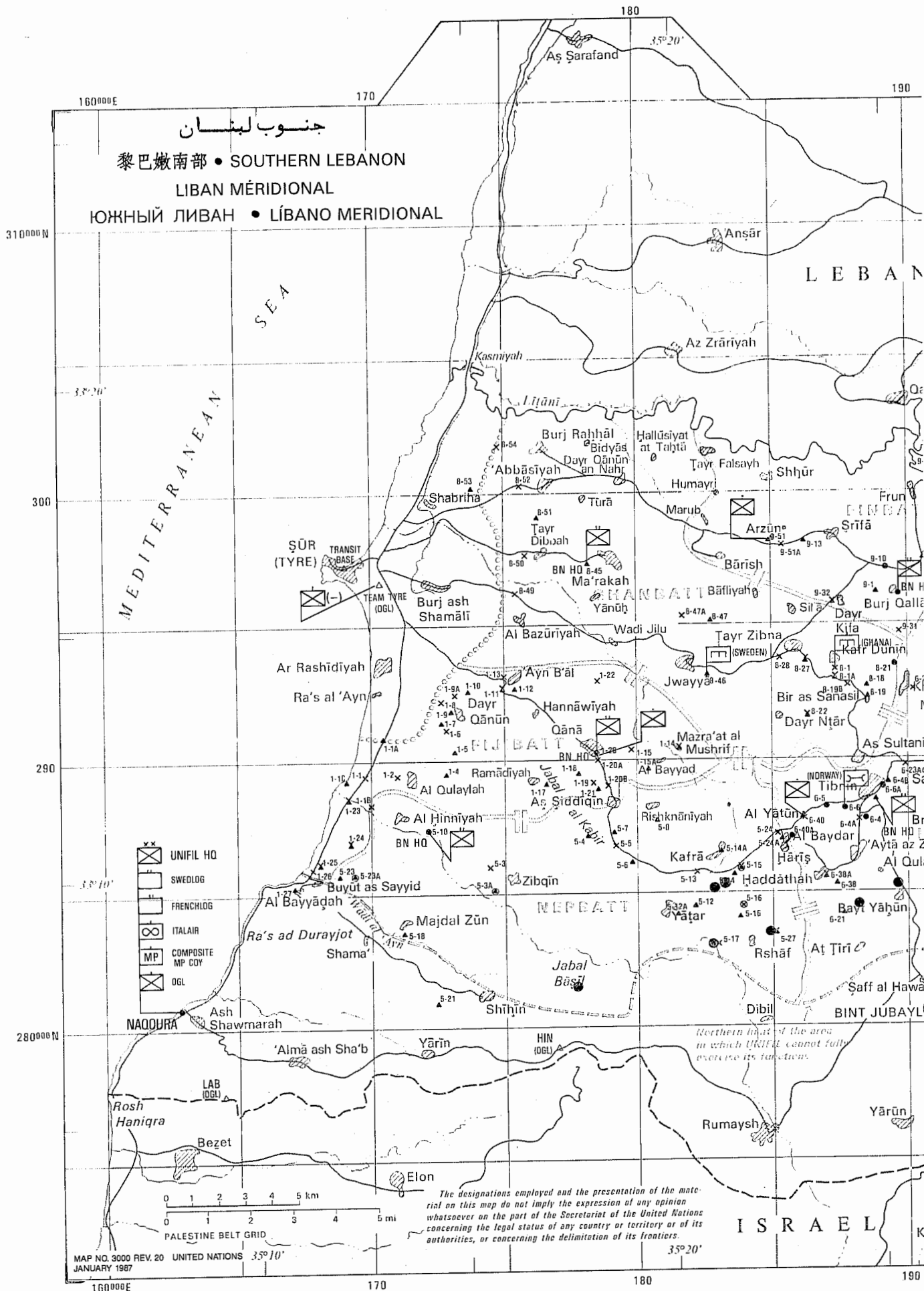
٣٣ - ولا أزال على اعتقادي بأن وضع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان سيظل
محفوفاً بالمخاطر مادامت الشروط الدنيا لتنفيذ ولايتها غير قائمة ، وتلك الشروط هي
التعاون الفعال من جانب جميع الاطراف وخفض حدة النزاع السائد في منطقة قوة الامم
المتحدة المؤقتة في لبنان ، وفي نفس الوقت ما برحت القوة ، وفقاً لولايتها بضمّان ألا
تستخدم منطقتها للأنشطة العدائية من أي نوع ، تبذل كل ما في وسعها لحماية السكان
المدنيين والحفاظ على السلم والسكينة . ومع اشتداد الصراع بين جماعات المقاومة
اللبنانية وقوات الدفاع الاسرائيلية/جيش لبنان الجنوبي فقد تعرض أفراد قوة الامم
المتحدة المؤقتة في لبنان لمخاطر متزايدة باستمرار من كلا الجانبين . وفي أعقاب
فترة شهري آب/اغسطس وايلول/سبتمبر عندما تعرض أفراد قوة الامم المتحدة المؤقتة في
لبنان لهجمات خطيرة من جانب عناصر مسلحة فقد بتّ الآن أشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء
المدى الذي ذهب اليه جيش لبنان الجنوبي ، وكذلك بصورة أقل قوات الدفاع الاسرائيلية
في الأشهر الأخيرة في الأزعاج المتكرر لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان بإطلاق
النار عليها في مواقعها أو بالقرب من مواقعها كما سبق وصفه في الفقرتين ١٨ و ١٩
أعلاه . وإن كان مفهوماً ، ومؤسفاً في الوقت نفسه أن تتعرض مواقع قوة الامم المتحدة
المؤقتة في لبنان في بعض الأحيان لاصابات عابرة من جراء تقاطع النيران خلال
الاشتباكات بين الاطراف المتصارعة . ولكن من غير المقبول اطلاقاً أن يطلق أي طرف من
الاطراف نيرانه عن عمد وبغير مبرر ، على مواقع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان
أو يهاجمها بأي طريقة أخرى . إنني أدین بكل ما يسعني هذه الهجمات جميعاً أيّاً كان
مصدرها وأحث على بذل كل جهد ممكن لوقفها .

٣٤ - والسؤال الذي يواجه مجلس الامن جالياً هو ما اذا كان يجدر في ظل المأزق
الراهن ، ومع ضآلة الأمل الحقيقي في احراز تقدم مبكر نحو التنفيذ الكامل لقرار

المجلس ٤٣٥ (١٩٧٨) ، تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لستة أشهر أخرى كما طلبت الحكومة اللبنانية في الرسالة التي وجهها اليّ ممثلها الدائم المؤرخة في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ (S/18580) فالمصاعب التي تواجهها القوة كبيرة حقا ، وهناك بالذات خطر من أن تؤدي الجهود التي تبذلها وفقا لصلاحياتها لمنع استخدام منطقتها في الأنشطة العدائية الى أن ينظر اليها السكان المحليون على أنها تساعد على حماية "منطقة الأمن" وبالتالي تتفاضى عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي . ومع كل المشاكل التي تواجهها ، تظل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عنصرا هاما في هذا الاستقرار الذي تشهده تلك المنطقة المضطربة وتريد الاغلبية الساحقة من السكان المحليين للقوى أن تبقى ، لأنها تؤدي دورا كبيرا في حياتهم اليومية وهم يعتمدون عليها لحمايتهم بقدر استطاعتها من المعاناة . ولا أزال أعتقد أن انسحابها سيخلق فراغا خطيرا وسيؤدي حتى الى نزاع أكبر . وبناء عليه أوصي بأن يقبل المجلس طلب الحكومة اللبنانية وأن يتم للسبب الوارد في الفقرة ٢٦ أعلاه تمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر واثنى عشر يوما أي حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٧ .

٢٥ - ولكن بعد التقدم بهذه التوصية أشهر بأني ملزم على التأكيد على نقطتين أخريين تتسمان بأهمية كبيرة . أولا اذا قبل مجلس الأمن بوصيتي ، سيتعين على كل من يكون في وضع يمكنه من المساعدة أن يبذل كل جهد ممكن للعمل على انجاز ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، ويجب أن ينطوي هذا على تغيير في موقف اسرائيل . وأعرب أيضا عن الأمل في أن تنجح الجهود الجارية التي تبذلها أطراف مختلفة في لبنان لتحقيق المصالحة الوطنية ؛ وهذه الجهود هي واحدة من السمات القليلة المشجعة على مسرح الأحداث الراهن ، وثانيا اذا استمر وضع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في التدهور فقد يأتي وقت يشعر فيه المجلس أنه لم يعد من حقه أن يطلب من البلدان التي تساهم بقوات أن تبقى على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . ذلك لأنها هي التي تدفع ثمن رغبة المجتمع الدولي في الابقاء على هذه العملية الفاشقة الأهمية من عمليات الأمم المتحدة في صون السلم - وهو ثمن يترجم سواء الى حياة جنودها أو الى مبالغ واجبة السداد لها وإن لم تحصل عليها لأن بعض الدول الاعضاء لم تدفع أنصبتها المقررة في تكاليف القوة . إن شبكات الحكومات المساهمة بقوات في الابقاء رغم هذا على مساهماتها في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بل وفي زيادتها في بعض الحالات ، وذلك خلال جميع محن عام ١٩٨٦ لأمر يتجاوز كل شأن . وتدين الأمم المتحدة والأطراف المعنية بالامتنان العميق لهذه الحكومات جميعا وخاصة تلك التي استجابت بسرعة لحاجة الأمم المتحدة الى قوات اضافية خلال فترة الولاية الجارية .

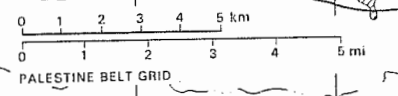
٣٦ - وفي الختام أشيد باللواء غوستاف هوغلوند قائد القوة وبجميع الرجال والنساء العاملين تحت قيادته وإشرافه العسكريين منهم أو المدنيين للشجاعة والتصميم اللذين واجهوا بهما فترة غاية في الصعوبة . لقد كان انضباطهم وقدرتهم على الاحتمال على مستوى رفيع . وكان تعبيراً عن الجدارة لهم ولبلدانهم وللأمم المتحدة .



جنوب لبنان
 黎巴嫩南部 • SOUTHERN LEBANON
 LIBAN MÉRIDIONAL
 ЮЖНЫЙ ЛИВАН • LÍBANO MERIDIONAL

MEDITERRANEAN SEA

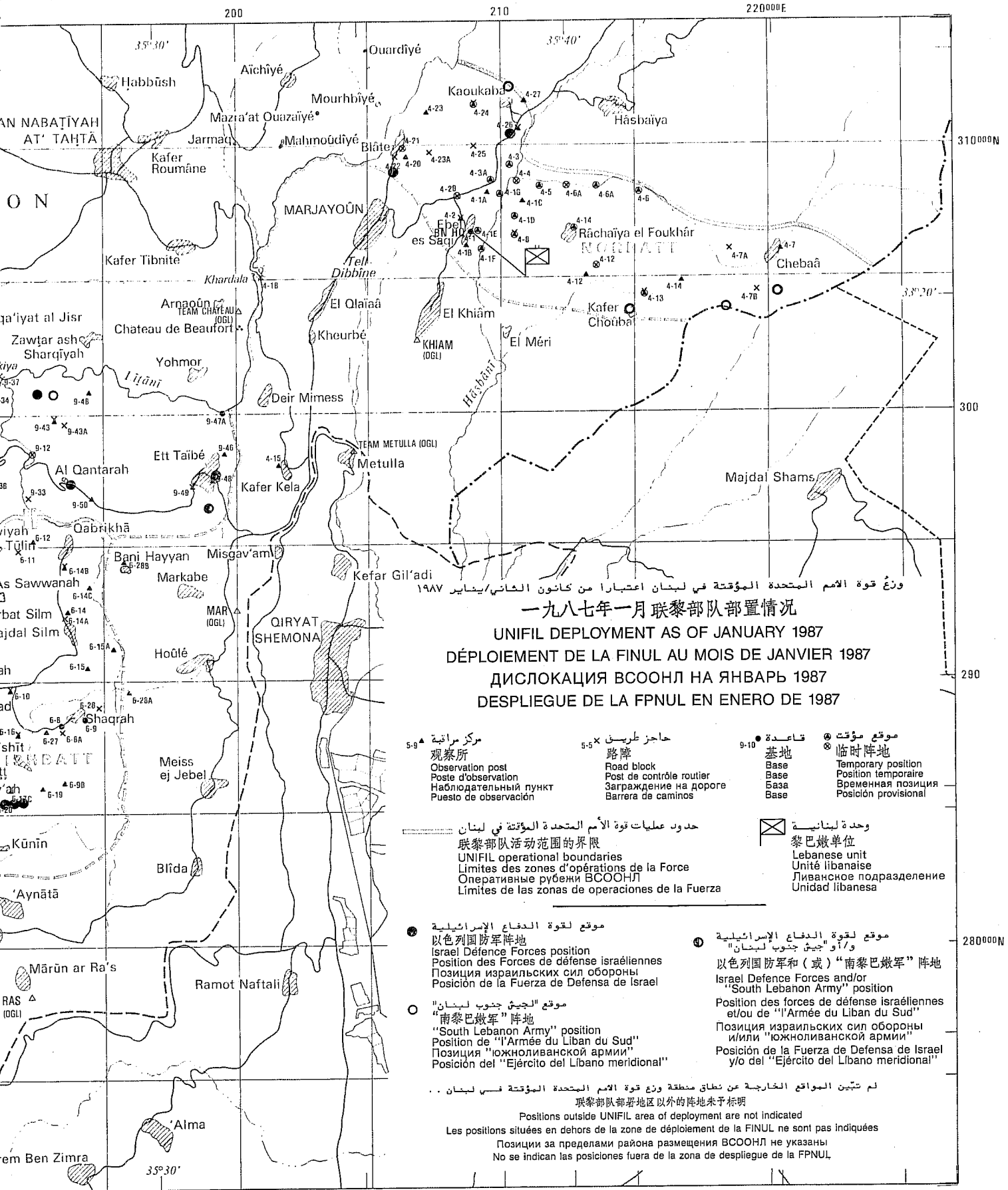
- UNIFIL HQ
- SWEDLOG
- FRENCHLOG
- ITALAIR
- COMPOSITE MP COY
- OGL



MAP NO. 3000 REV. 20 UNITED NATIONS 35°10'
 JANUARY 1987

The designations employed and the presentation of the material on this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations concerning the legal status of any country or territory or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers.

Northern limit of the area in which UNIFIL cannot fully exercise its functions.



وزع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان اعتباراً من كانون الثاني/يناير ١٩٨٧

一九八七年一月 联黎部队部署情况

UNIFIL DEPLOYMENT AS OF JANUARY 1987

DÉPLOIEMENT DE LA FINUL AU MOIS DE JANVIER 1987

ДИСЛОКАЦИЯ ВСООНЛ НА ЯНВАРЬ 1987

DESPLIEGUE DE LA FPNUL EN ENERO DE 1987

- | | | | |
|---|--|--|---|
| 5-9 ▲ مركز مراقبة
观察所
Observation post
Poste d'observation
Наблюдательный пункт
Puesto de observación | 5-5 × حاجز طريق
路障
Road block
Post de contrôle routier
Заграждение на дороге
Barrera de caminos | 9-10 ● قاعدة
基地
Base
Base
База
Base | ⊙ موقع مؤقت
临时阵地
Temporary position
Position temporaire
Временная позиция
Posición provisional |
| <p>----- حدود عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
联黎部队活动范围的界限
UNIFIL operational boundaries
Limites des zones d'opérations de la Force
Оперативные рубежи ВСООНЛ
Límites de las zonas de operaciones de la Fuerza</p> | | | <p>⊠ وحدة لبنانية
黎巴嫩单位
Lebanese unit
Unité libanaise
Ливанское подразделение
Unidad libanesa</p> |

- | | | |
|--|---|---|
| ● موقع لقوة الدفاع الإسرائيلية
以色列国防军阵地
Israel Defence Forces position
Position des Forces de défense israéliennes
Позиция израильских сил обороны
Posición de la Fuerza de Defensa de Israel | ⊙ موقع الجيش جنوب لبنان
"南黎巴嫩军" 阵地
"South Lebanon Army" position
Position de "l'Armée du Liban du Sud"
Позиция "южноливанской армии"
Posición del "Ejército del Líbano meridional" | ⊙ موقع لقوة الدفاع الإسرائيلية
و"الجيش جنوب لبنان"
以色列国防军和(或)"南黎巴嫩军" 阵地
Israel Defence Forces and/or
"South Lebanon Army" position
Position des forces de défense israéliennes
et/ou de "l'Armée du Liban du Sud"
Позиция израильских сил обороны
и/или "южноливанской армии"
Posición de la Fuerza de Defensa de Israel
y/o del "Ejército del Líbano meridional" |
|--|---|---|

لم تبيّن المواقع الخارجة عن نطاق منطقة وزع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ..
联黎部队部署地区以外的阵地未予标明
Positions outside UNIFIL area of deployment are not indicated
Les positions situées en dehors de la zone de déploiement de la FINUL ne sont pas indiquées
Позиции за пределами района размещения ВСООНЛ не указаны
No se indican las posiciones fuera de la zona de despliegue de la FPNUL